مشروع الإسكان الريفي

مقدم إلى لجنة الإسكان الريفي بالمجلس الأعلى لدعم البحوث

للدكتور عبد الباقي إبراهيم

١- أهمية المشروع ومدى ارتباطه بخطة التنمية للدولة :

يرتبط الإسكان الريفي ارتباطاً وثيقاً بكل من عمليات التنمية الزراعية للدولة سواء أكان ذلك في الاتجاه الأفقي أو في الاتجاه الرأسي وذلك لرفع القيمة الإنتاجية للأرض من جهة وإضافة مساحات جديدة من الأرض الزراعية لمقابلة الضغط المتزايد على الرقعة الزراعية الجديدة وتفادي انخفاض مستوى المعيشة عن الحد الموجود نتيجة للزيادة المستمرة في سكان الريف بمعدل يفوق الزيادة في الرقعة الزراعية أو الإنتاج الزراعي. الأمر الذي يتطلب ضرورة إعادة توزيع السكان في كل من الأقاليم المختلفة في الدلتا والصعيد مع ارتباط ذلك بخطة التنمية الصناعية المتطورة في الدولة.

وإذا كان التخطيط الاقتصادي للدولة له أثره المباشر على التكوين الاجتماعي للسكان فإن أي تغيير في التكوين الاجتماعي سوف يؤثر بدوره على المستلزمات المعيشية للسكان, الأمر الذي ينعكس على تكوين الوحدة السكنية ويحدد طبيعة الإسكان ومقوماته، من هذا يرتبط الإسكان الريفي ارتباطاً وثيقاً بخطة التنمية في الدولة التي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة بالنسبة للملايين. والإسكان الريفي في هذه الحالة يرتبط ارتباطاً وثيقاً من جهة أخرى بالوعي الثقافي والصحي والاجتماعي والمعيشي للسكان, الأمر الذي يجعل من الإسكان ظاهرة متطورة تتغير بتغيير الظروف التي تؤثر عليها. وفي نفس الوقت تتطلب إيجاد التكامل والتناسق والتنظيم بين الهيئات التي تعمل في هذه المجالات.

إن خطة الدولة لاستصلاح ١٥٠ ألف فداناً سنوياً على مدى ثمانية سنوات سوف تتطلب إنشاء حوالي ٣٠ ألف وحدة سكنية للمزارعين بالإضافة إلى ٦ آلاف وحدة سكنية أخرى لإيواء أصحاب المهن والحرف الذين سوف يقومون بالخدمات اللازمة لهذا المجتمع وذلك بخلاف الحاجة إلى إنشاء حوالي ١٢٠,٠٠٠ وحدة سكنية سنوياً في مدة الثلاثين عاماً القادمة وذلك بالنسبة لمجموع القرى الحالية. هذا في الوقت الذي لا تتوفر فيه اليد العاملة الأساسية في مجالات التخطيط والتصميم والبناء لمواجهة مثل هذه المشكلة الضخمة, الأمر الذي يضطر بعض الجهات المسئولة بسبب ضيق الوقت للالتجاء إلى أقل الحلول صلاحية.

وإذا كانت خطة التنمية في الدولة تعتبر بالنسبة لعمليات الإسكان والاستيطان من مراحل التخطيط القصير الأجل. فإن التخطيط للإسكان يجب أن يقابل هذه المراحل في حدود الأهداف العامة للتخطيط الطويل الأجل. وإذا كانت خطة التنمية في الدولة تنتهي بانتهاء المدد المحددة لها فإن التخطيط للإسكان أو الاستيطان لا تنتهي بانتهاء المدد المحددة له بل يتطور تبعاً للنتائج الاجتماعية لخطط التنمية. الأمر الذي يحدد طبيعة استمرار البحث في مجال الإسكان الريفي.

ومن جهة أخرى لما كانت خطة التنمية في الدولة تقتصر بكل إمكانياتها على التنمية الاقتصادية كأساس لحل مشاكل الملايين المتزايدة وزيادة الدخل القومي بمعدل ضعف أو ثلاثة أضعاف معدل الزيادة في السكان. فإن الإمكانيات المادية للدولة لا يمكن الاعتماد عليها في بناء الريف. الأمر الذي يتطلب الاعتماد اعتماداً كبيراً على الطاقات والقدرات الإنسانية للسكان والإمكانيات المحلية في بناء الريف الجديد, الأمر الذي يظهر ناحية أخرى من نواحي طبيعة البحث في هذا المجال.

إن الإسكان الريفي كذلك يعتمد اعتماداً كلياً على الإمكانيات المحلية، بل سوف يتصل اتصالاً وثيقاً بصناعة البناء في الدولة لما تمده به من التجهيزات المعمارية التي لا يمكن إنتاجها على النطاق المحلي. من هنا تفتح مجالات أخرى للأبحاث النوعية للإسكان الريفي.

ويرتبط الإسكان الريفي كذلك بالتقدم التكنولوجي والعلمي لطرق ووسائل استصلاح الأراضي واستزراعها ثم زراعتها، كما يرتبط من جهة أخرى بالاتجاهات الاقتصادية للزراعة في قطاعاتها المختلفة وكذلك على مستقبل وظيفة الحيوانات في عمليات الزراعة ومدى ارتباط ذلك كله بالمستلزمات المعيشية للفلاح في المراحل المختلفة للتطور الزراعي. ومن هنا تظهر مجالات أخرى من الأبحاث النوعية التي تؤثر على الإسكان الريفي.

٢- المحتوى العلمي لمشروع الإسكان الريفي :

لقد مرت أبحاث الإسكان الريفي في عدة مراحل مختلفة سواء أكان ذلك في مجالات إصلاح البيئة كما تم في مركز التدريب بسرس الليان أو وزارة الإسكان والمرافق أو الأبحاث التي قامت بها الهيئة المصرية الأمريكية لاستصلاح الأراضي. أو كان في مجالات الإسكان الريفي كما تم في وزارة الإسكان والمرافق والهيئة المصرية الأمريكية لاستصلاح الأراضي أو في وزارة الإصلاح الزراعي أو في معهد أبحاث البناء أو في المؤسسة العامة لتعمير الصحاري أو في مديرية التحرير أو كان في مجالات التخطيط الطبيعي للقرى كما في المؤسسة العامة لتعمير الصحاري أو وزارة الإصلاح الزراعي أو في مديرية التحرير أو في الشركات الايطالية أو في وزارة الإسكان والمرافق ومشروع قرى التهجير بالنوبة أو

في تجربة قرية القرنة التي أشرف عليها المهندس حسن فتحي أو ما قامت به بعض المحافظات في هذا المجال. أو كان في مجالات التخطيط الإقليمي كما في مشروعات تعمير الصحاري أو الإصلاح الزراعي أو مشروع تهجير أهالي النوبة بكوم أمبو.

ويضاف إلى كل ذلك الأبحاث العديدة التي قدمت إلى المؤتمر العربي الثامن بالقاهرة سنة ١٩٦٢ أو المؤتمر الآسيوي الإفريقي للإسكان الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٦٣ أو في غيرهما من المؤتمرات. وذلك بخلاف بعض الأبحاث التي قام بها بعض المبعوثين بالخارج. أو ما قامت به لجنة إصلاح الريف بوزارة البحث العلمي أو الهيئة الإرشادية بوزارة الإسكان وأبحاث وزارة الشئون الاجتماعية في هذا المجال.

ومع كل ذلك فقد عملت هذه الأبحاث دون أي ترابط أو تكامل بينها فصارت كل منها في طريق منفصل. فعثر كثير منها بسبب عدم وجود صفة الاستمرار والتطور على أساس المتابعة والتحليل والتقييم كمقومات أساسية للبحث العلمي.

ولا شك في أن نتائج هذه الأبحاث المتفرقة سوف تكون لها قيمتها العلمية كما سنجد بعد ذلك من أبحاث. الأمر الذي يستدعي إقامة مركز ثابت لبحوث الإسكان الريفي وقد يمتد إلى الإسكان الحضري ليعمل على إيجاد التكامل في البحث العلمي وفي نفس الوقت يخدم ويعالج المشاكل العاجلة التي تواجهها خطة التنمية ويستمر في عمله نفس الوقت في مجالات التخطيط القصيرة الأجل والتخطيطات الطويلة الأجل, الأمر الذي يستدعي كثير من التخصصات التي تعمل مع علم التخطيط.

مما سبق يمكن تحديد نقاط البحوث اللازمة في مجال الإسكان الريفي والمحتوى العلمي له في النقاط الآتية :-

أولاً – تخطيط قصير الأجل لمواجهة خطة التنمية للدولة.
ثانياً – تخطيط طويل الأجل لمواجهة النتائج الاجتماعية لخطة التنمية للدولة.
ويشمل التخطيط القصير الأجل النقاط الأساسية الآتية :-

١- بالنسبة للرقعة الزراعية الحالية :

إصلاح البيئة في القرية الحالية في كل من مستوياتها المختلفة – العزبة – القرية – المدينة الريفية. ثم دارسة إمكانيات التدريب والتنظيم واستغلال الطاقات الإنسانية.

٢- بالنسبة للمناطق المستصلحة :

أ — وضع أسس التخطيط الإقليمي للمناطق المستصلحة.

ب — وضع أسس التخطيطات المختلفة للقرى الجديدة على مستوياتها المختلفة في المناطق المستصلحة.

٣- الأبحاث النوعية :

أ — وضع تصميمات مختلفة للمسكن الريفي الذي يتناسب مع التكوينات الاجتماعية المختلفة في القطاعات الزراعية المختلفة في المناطق الطبيعية المختلفة للدولة.

ب — الأبحاث النوعية في التجهيزات المعمارية والصحية والإنشائية.

ويشمل التخطيط الطويل الأجل النقاط الآتية :-

١-إعادة توزيع السكان في كل من الدلتا والصعيد على ضوء التخطيط الصناعي والزراعي للدولة ويكون الهدف منه إقلال الضغط على كل من الريف والحضر والتوازن بين الامتداد الزراعي والامتداد الصناعي.

٢-التوازن الاقتصادي بين الريف والحضر ومحاولة الاكتفاء الذاتي للقرية المصرية. الأمر الذي سوف ينعكس على الكيان الاجتماعي للقرية ومن ثم على المستلزمات المعيشية للسكان, الأمر الذي يحدد طبيعة الوحدة السكنية.

٣-التطور الاقتصادي والتكنولوجي للزراعة وأثره على التخطيط الإقليمي في الريف وتوزيع التجمعات السكنية ومن ثم تحديد طبيعة الإسكان في المستقبل.

٣- تحديد الهيئات التي يوكل إليها القيام بالبحوث :

إن طبيعة الأبحاث كما بينا من قبل ومع التجارب التي مرت بها بحوث الإسكان الريفي في كل من المجلس الأعلى للعلوم أو اللجنة العليا لإصلاح القرية بوزارة البحث العلمي أو لجان تخطيط القرى والتدريب في وزارة الإسكان أو اللجنة العليا للمشروع الإرشادي بوزارة الإسكان يتضح ضرورة قيام مركز أساسي متكامل ومستقل لأبحاث الإسكان الريفي وقد يمتد للإسكان الحضري — له مقوماته العلمية والمالية والإدارية. ويعمل بالاستعانة بالخبرات الموجودة خارجه في الجامعات أو الوزارات أو المؤسسات أو المصالح أو المكاتب التي قد يكون لها صلاحية البحث العلمي.

والمركز في نفس الوقت يعمل متعاوناً مع الجهات التي يخصها الأمر سواء التي قد يقوم معها بالجوانب التنفيذية للمشروعات التجريبية أو التي لها مصلحة خاصة في إيجاد الحلول المناسبة لمشروعاتها الإسكانية.

وقد يكون معهد أبحاث البناء النواة الأولى لهذا المركز حيث يعمل في معهد أبحاث البناء حوالي ١٢ مهندس معماري و١٥ مهندس مدني و٢ مهندس ميكانيكي ومهندس كيمياء صناعية. يعملون في اتجاهات مختلفة من الأبحاث النوعية ومنها من ليس له صفة الأولوية بالنسبة لمشروعات خطة التنمية في الدولة.

وإذا انتدب معهم بصفة غير مستمرة بعض المعيدين بالكليات المختلفة أو المهندسين من الوزارات المختلفة لتكوين بالمركز مجموعة قوية من المتفرغين يعملون في نطاق لجان عاملة يرأس كل منها متخصص في كل من :-

١- الدراسات التخطيطية (تخطيط إقليمي – تخطيط طبيعي).

٢- الدراسات النوعية للإسكان (تصميم معماري وأبحاث نوعية مختلفة).

٣- الدراسات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على الإسكان.

وتضم كل لجنة مختلف التخصصات المتفرغة لعمليات البحث العلمي – وتعمل هذه اللجان العاملة في نفس الوقت في الاتجاهين الرئيسين للبحث لمقابلة :-

أولاً – الاحتياجات السريعة الأجل.

ثانياً – الاحتياجات على أساس التخطيط الطويل الأجل.

٤- المستلزمات الخاصة بمشروع الإسكان الريفي :

أ – الإمكانيات الموجودة حالياً ويمكن الاعتماد عليها للمشروع :

١-الأفراد العلميين : ٣٠ مهندساً في معهد أبحاث البناء.

المعيدين وهيئات التدريس بالجامعات العاملين في مجال الإسكان الريفي.

المهندسون العاملين في مجال الإسكان الريفي بالوزارات الإسكان والإصلاح الزراعي والعاملين بالأبحاث الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالإسكان الريفي.

٢- الأجهزة والمعدات : الأجهزة الموجودة بمعهد أبحاث البناء ووزارة البحث العلمي ووزارة الإسكان. وبعض المؤسسات التي لها علاقة بالإسكان الريفي مع مكتبة معهد أبحاث البناء ومكتبة وزارة الإسكان ومركز التدريب بسرس الليان. ومعامل كليات الهندسة في الجامعات. وذلك بالإضافة إلى ما يستجد من الأجهزة المساحية والقياسية والإحصائية.

٣- الميزانية : يمكن الاستعانة بميزانية معهد أبحاث البناء مع الجهاز الإداري الموجود – كما يمكن الاستفادة من المبالغ التي تدفعها وزارت الإسكان أو الإصلاح الزراعي أو تعمير الصحاري أو مؤسسات المقاولات أو الأبنية العامة مقابل معالجة المشاكل العاجلة أو المستقبلة التي تواجهها.

ونظراً لأهمية هذا المشروع الكبير الذي يخدم الغالبية العظمى من أبناء الجمهورية العربية وبالنسبة إلى النقص الكبير في الأفراد العلميين الذين يمكنهم متابعة هذا المشروع في مراحل المسح والتحليل والتقييم. ونظراً للحاجة الماسة إلى فئة جديدة من علماء التخطيط فإنه يجب التنويه بوجوب مخاطبة السيد وزير التعليم العالي عاجلاً لإقامة معهداً للدراسات التخطيطية والإسكان الريفي والحضري وإلحاقه بإحدى الجامعات في القاهرة, الأمر الذي لا تخلو منه جامعة من جامعات العالم. وفي نفس الوقت يجب التنويه إلى الجامعات وخاصة الكليات والأقسام التي يمكنها العمل في هذا المجال, بضرورة إعطاء أبحاث الإسكان الأولوية وتوجيه الأبحاث بصفة عامة لحل مشاكل المجتمع العاجلة.